OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

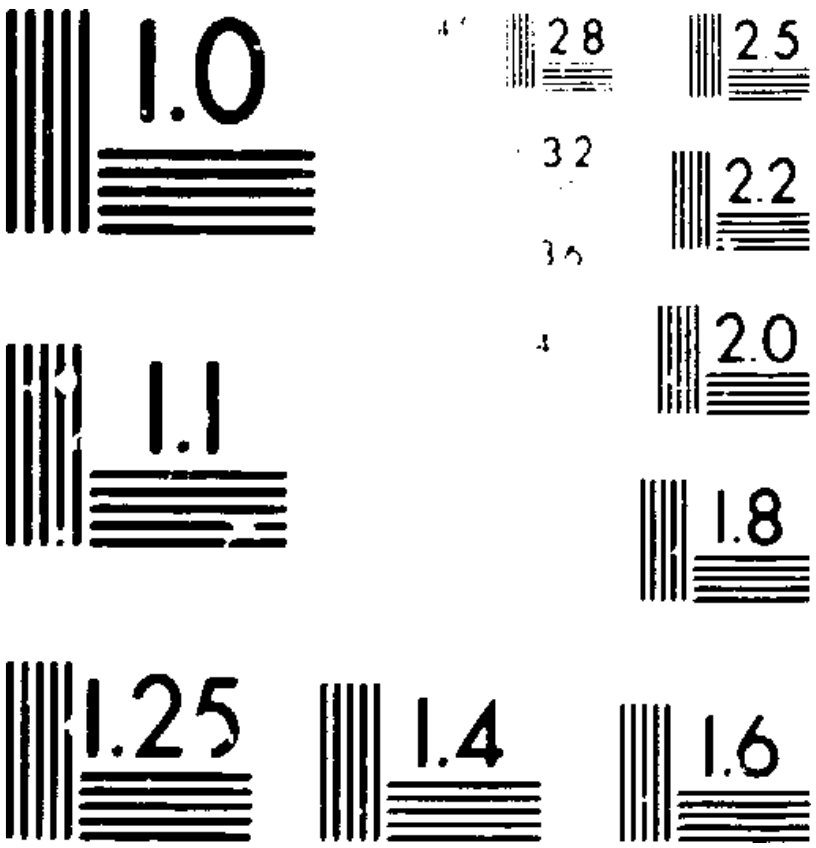

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL
ANSI/ISO TEST CHART No. 2

البند ٥ (ح) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الدولي ، والاجراءات الوطنية ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات الصناعية، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية للتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

أقل البلدان نموا : تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد

ورقة أساسية أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-64974

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٨	٣
الفصل		
الأول - مساهمة اليونيدو في تنفيذ تدابير خاصة من أجل أقل البلدان نموا ، حسبما طالب المجتمع العالمي	٩ - ٤٦	٤
ألف - الموارد المتاحة لتقديم المساعدات لأقل البلدان نموا	١١ - ١٢	٥
باء - أنشطة التعاون التقني	١٣ - ٢٥	٦
جيم - أنشطة الترويج والدعم	٢٦ - ٣٦	٩
دال - الاسهام في الاستعراض السدوري لتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية	٣٧ - ٤٥	١٢
الثاني - الاتجاهات والآفاق الاقتصادية في أقل البلدان نموا	٤٦ - ٦٥	١٤
ألف - لمحة عامة	٤٦ - ٤٧	١٤
باء - النمو السكاني	٤٨	١٥
جيم - معدلات التبادل غير المواتية	٤٩ - ٥٠	١٥
دال - انخفاض معدلات الاستثمار	٥١ - ٥٢	١٦
هاء - الزراعة	٥٣ - ٥٤	١٧
واو - المصنوعات	٥٥ - ٦٥	١٧
الثالث - الاستنتاجات	٦٦ - ٨٠	٢٠
المرفق		٢٦

مقدمة

١ - الهدف من هذه الورقة هو مناقشة تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . ويهمنا بصفة خاصة دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد وأثره على أقل البلدان نموا (المذكورة في المرفق) .

٢ - وتواجه كل البلدان النامية مشاكل اقتصادية خطيرة الا أن مشاكل أقل البلدان نموا أكثر حدة ، بسبب الندرة الشديدة للموارد فيها ، وبعدها . واعترافا بهذا ، بدأت الأمم المتحدة خلال العقد الماضي تدابير خاصة لمواجهة الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا .

٣ - وقد اعتمدت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) المتخذ في عام ١٩٧٤ ، الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وكان الهدف من ذلك البرنامج هو تعزيز نمو البلدان النامية ، وتقليل الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو. وقد لقيت مشاكل أقل البلدان نموا عناية خاصة في كل من مؤتمر اليونيدو العام الثالث المعقود في نيودلهي في عام ١٩٨٠ . وكان هناك تشديد على أن التصنيع في هذه البلدان يجب أن يحدث بسرعة أكبر ، وفقا للاعلان وخطة العمل بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) . واقترحت تدابير خاصة للمساعدة في تعزيز الصناعات في أقل البلدان نموا . وتضمنت هذه التدابير اقامة مناطق صناعية ومنشآت استرشادية ، وانشاء وحدات انتاجية متكاملة ، وتنفيذ اصلاح زراعي ، وزيادة المساعدات التقنية والمالية .

٤ - وقد توّجت الجهود المختلفة التي بذلتها الأمم المتحدة لتسليط الأضواء على محنة أقل البلدان نموا بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في عام ١٩٨١ . وقد اعتمد برنامج العمل الأساسي الجديد في ذلك المؤتمر، وصادقت عليه الجمعية العامة في فترة لاحقة (١).

٥ - والهدف من برنامج العمل الأساسي الجديد هو تحويل اقتصادات أقل البلدان نموا بحيث يكون باستطاعتها تحقيق نمو قائم على الاكتفاء الذاتي ، وأن توفر بذلك لشعوبها المستويات الدنيا المقبولة دوليا من التغذية ، والصحة ، ووسائل النقل والاتصالات ، والاسكان ، والتعليم ، وفرص العمل . ولمحاولة ضمان تحقيق هذه الأهداف ، وضع المؤتمر مقترحات محددة بشأن معدلات النمو ، والتمويل ، ورصد التنفيذ ، والأدوار التي تضطلع بها قطاعات معينة . وقد رؤي أن أقل البلدان نموا ينبغي أن تحاول تحقيق معدل نمو قدره ٧ر٢ في المائة في السنة . وتم الاعتراف بأنه ، بينما ينبغي لأقل البلدان نموا أن تبذل كل جهد ممكن لرفع مستوى المدخرات المحلية ، فان المستوى المنخفض للدخل سيحول دون أن تكون هذه المدخرات هي المصدر الوحيد لأموال الاستثمار ، ولذلك تدعو

الحاجة الى قدر كبير من المساعدات من المجتمع الدولي . وتم الاعراب عن الأمل في أن تخصص البلدان المتقدمة النمو ما لا يقل عن ٧ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدات الانمائية الرسمية ؛ على أن تصنّف ضمنها نسبة ١٥ر٠ في المائة تخصص لأقل البلدان نموا . ودعيت الوكالات المتعددة الأطراف ، وعلى وجه الخصوص البنك الدولي والمصارف الاقليمية للتنمية ، الى تخصيص مزيد من مواردها الميسّرة الشروط لأقل البلدان نموا، وطلب الى البلدان المتقدمة النمو بدورها زيادة مساهماتها في الأموال الميسّرة الشروط لهذه المصارف . وحث برنامج العمل الأساسي الجديد على أن يكون تدفق الموارد الى أقل البلدان نموا في شكل منح ، وأن يكون غير مشروط ، وأن يتاح لا للتكلفة الأجنبية للمشاريع فحسب ، ولكن للتكلفة المحلية أيضا ، وحتى للتمويل المتكرر .

٦ - وبما أن الصناعة تمثل نسبة منخفضة للغاية من الناتج القومي الاجمالي لأقل البلدان نموا ، هي في العادة أقل من ٩ في المائة ، ولكنها في بعض الحالات أقل من ٤ في المائة ، فقد كان من المتوقع أن ينمو هذا القطاع بنسبة ٩ في المائة في السنة على الأقل . ورؤي أن يكون النمو الصناعي قائما على تجهيز السلع الزراعية وغيرها من المواد الخام المحلية ، وكذلك على انشاء صناعات منزلية واستهلاكية لتزويد السوق المحلية .

٧ - وقد حثت الحكومات في أقل البلدان نموا على تعزيز أجهزتها التخطيطية ،وعلى القيام ، بعد اجراء مشاورات حسب الاقتضاء مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الحكومية المختصة والبلدان المانحة ، بانشاء افرقة استشارية للمعونة أو وضع أية ترتيبات أخرى عندما لا تكون موجودة باعتبارها آليات لمتابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد . وقد تم التركيز بدرجة كبيرة على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وبخاصة كوسيلة لتفادي العقبة التي يضعها أمام تصنيع هذه البلدان صغر أسواقها المنفردة .

٨ - وقد احتوى برنامج العمل الأساسي الجديد على تدابير لها صلة مباشرة بكثير من برامج اليونيدو الفرعية وأنشطتها المقبلة . ومراعاة لذلك ، قام مجلس التنمية الصناعية باعداد دراسة اضافة لخطة العمل المتوسطة الأجل لأنشطة اليونيدو تغطي الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩[٢] . وقد أدمجت هذه الاضافة في الخطة المتوسطة الأجل النهوج التي أخذ بها برنامج العمل الأساسي الجديد بشأن الموضوعات المتصلة بعملية التنمية الصناعية لأقل البلدان نموا ، مع توضيح التحسينات الممكنة للبرامج ، والمبادرات العملية التي تساهم في تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد ، اذا ما اتيحت لليونيدو موارد كافية .

أولا - مساهمة اليونيدو في تنفيذ تدابير خاصة من أجل أقل البلدان نموا ، حسبما طالب المجتمع العالمي

٩ - يتضح من الدراسة الاستعراضية الواردة في العمل السابق أن اعتماد برنامج العمل الأساسي الجديد في مؤتمر باريس في عام ١٩٨١ لم يكن يمثل بدء جهود اليونيدو لمساعدة أقل البلدان نموا في التعجيل بتنميتها الاقتصادية ، بقدر ما كان يمثل تكثيفا

لتلك الجهود . وقد اتخذت تدابير معينة في عام ١٩٧٦ عقب قرارات مؤتمر اليونيدو العام الثاني ، منها على سبيل المثال ، انشاء قسم أقل البلدان نموا في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، كجزء من برنامج تنسيق السياسات ، ليكون بمثابة الجهة المركزية داخل أمانة اليونيدو لحشد الجهود والمدخلات اللازمة ، وتنسيق ورصد الأنشطة التي يقوم بها اليونيدو لصالح أقل البلدان نموا . وفي الوقت نفسه أنشئت فرقة عمل داخلية للنظر في التدابير والسياسات الخاصة لصالح تلك البلدان . وعقدت مشاورات متكررة مع ممثلي الحكومات والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بهدف وضع البرامج والمشروعات التي تفي أكثر من غيرها بالاحتياجات المحددة لتلك البلدان . واضافة الى ذلك ، بذلك جهود لجعل كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية وصغار الموظفين الفنيين يغطون معظم أقل البلدان نموا . وهناك في الوقت الحالي ٥ من كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية و١١ من صغار الموظفين الفنيين تقع مقار عملهم في أقل البلدان نموا ، على حين تتم تغطية أقل البلدان نموا الأخرى بواسطة كبار المستشاريين الميدانيين للتنمية الصناعية الذين تقع مقار عملهم في بلدان مجاورة .

١٠ - وقد اجريت مشاورات ، كما أجري تنسيق ، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أسفرت عن اتفاقات للاشتراك في وضع أو تنفيذ حوالي ١٦ مشروعا وطنيا واقليميا في ميدان الصناعة ، وعلى سبيل المثال ، اعتمد بالفعل جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مشروعين في بلدين مختلفين من أقل البلدان نموا كي تنفذهما اليونيدو (بتكلفة تقريبية مقدارها ١ مليون دولار) . وقد كان هناك أيضا تقدم كبير في تعاون اليونيدو مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية فيما يتعلق بتمويل المكوّنات الكبيرة من المعدات في العديد من مشاريع أقل البلدان نموا بالاقتران مع موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

ألف - الموارد المتاحة لتقديم المساعدات لأقل البلدان نموا

١١ - ان الموارد التي تستخدمها اليونيدو لتمويل الأنشطة الموجهة لصالح أقل البلدان نموا تأتي في المقام الأول من أربعة مصادر ، هي : أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج اليونيدو العادي للتعاون التقني ، وبرنامج الخدمات الصناعية الخاصة ، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

١٢ - وتعتمد اليونيدو بصفة أساسية على موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي تغطي حوالي ٨٠ في المائة من أنشطتها للمساعدة التقنية في أقل البلدان نموا . الا أن اليونيدو لا تدخر جهدا في أن تخصص لأقل البلدان نموا حصة معقولة في الموارد الأخرى المتاحة لليونيدو من أجل تنفيذ برامج ومشاريع عديدة للتعاون التقني . وقد تم في السنوات الأخيرة تخصيص حوالي ٣٣ في المائة من مجموع أموال البرنامج العادي و ٣٠ في المائة من مجموع الموارد المتاحة في اطار الخدمات الصناعية الخاصة لأقل البلدان نموا . وقد ازدادت القيمة الاجمالية للمشاريع المعتمدة في عام ١٩٨٢ بأكثر من ١٠٠ في

المائة في اطار البرنامج العادي ، و ٣٠٠ في المائة في اطار الخدمات الصناعية الخاصة ، بالمقارنة مع عام ١٩٨١ . وقد وصل مجموع قيمة الموارد التي أتيحت لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عام ١٩٨٢ الى ٥ر١١ مليون دولار ، خصصت منها ٢٤ في المائة لمشاريع التعاون التقني والأنشطة الترويجية في أقل البلدان نموا .

باء - أنشطة التعاون التقني

١٣ - كان هناك لسنوات عديدة توسع كبير في الطلب على المساعدة التقنية وغيرها من الخدمات التي تقدمها اليونيدو دعما لجهود التصنيع التي تبذلها أقل البلدان نموا . وقد زادت أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني مع هذه البلدان ، كمّا ونوعا ، وكان هناك ، بوجه عام ، اتجاه صعودي من حيث الموافقات على مشاريع المساعدة التقنية وتنفيذها . ويبيّن الجدول التالي الأموال المخصصة لأنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها اليونيدو في أقل البلدان نموا في الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٢، بما في ذلك جميع مصادر التمويل (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة) .

السنة	المشاريع المعتمدة	المشاريع المنفذة
١٩٧٥	-	٤ر٧
١٩٧٦	-	٦ر٩
١٩٧٧	٧ر١	٧ر٥
١٩٧٨	١٧ر٧	١٢ر٨
١٩٧٩	٢٢ر٠	١٦ر٦
١٩٨٠	٢٠ر٠	١٩ر٠
١٩٨١	١٥ر٠	٢٠ر٠
١٩٨٢	٢٤ر٠	٢٠ر٠

المصدر: التقارير السنوية للمدير التنفيذي .

١٤ - وتجدر ملاحظة أن الموافقات على المشاريع في أقل البلدان نموا ارتفعت من ٧ر١ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ٢٤ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، مما يشير الى زيادة شاملة بلغت خلال خمسة أعوام زهاء ٢٣٨ في المائة . وكانت هذه الزيادة في الموافقات مستمرة ، باستثناء عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، وهما العامان الأخيران في دورة البرمجة القطرية الثانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . بيد أن تمويل تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية ازداد دون استثناء من ٧ر٤ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ٢٠ مليونا في عام ١٩٨٢ ، محققا بذلك زيادة شاملة بلغت ما يقرب من ١٦٦ في المائة في خمسة أعوام . واذا اتخذ

الرقم الخاص بتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية لعام ١٩٧٦ (٦٫٩ مليون دولار) كأساس ، نجد أن الزيادة قد بلغت زهاء ١٩٠ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٨٢ .

١٥ - وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتمشيا بوجه خاص مع برنامج العمل الأساسي الجديد ، فان أنشطة التعاون التقني التي شاركت فيها اليونيدو في أقل البلدان نموا تركزت بصفة رئيسية في ميدان الصناعات الزراعية ، والصناعات الريفية والصغيرة، والتخطيط الصناعي ، والتدريب ، والخبرة الاستشارية والادارة الصناعية .

(أ) الصناعات الزراعية

١٦ - في ميدان الصناعات الزراعية ، تركزت جهود اليونيدو على اعداد خطط رئيسية للصناعات الزراعية . واستفادت من هذا النوع من المساعدة اثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، والصومال وغينيا بيساو ونيبال . وقد نالت صناعة السكر ، التي ربما كانت الصناعة الزراعية الرئيسية في البلدان النامية ، عناية خاصة ، وذلك الى جانب مشاريع تكنولوجيا الانتاج في بنغلاديش والسودان والصومال. وقدمت المساعدة أيضا لصناعة الجلود في اثيوبيا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان والصومال واليمن الديمقراطية . كما لقيت الحراجة حظها من الاهتمام . اذ نفذت مشاريع لتجهيز الأخشاب في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأوغندا .

١٧ - وفي قطاع صناعة النسيج ، قدمت اليونيدو المساعدة لجمهورية تنزانيا المتحدة لتعزيز مؤسستها الوطنية للنسيج ، ولبنغلاديش لتحسين كفاءة صناعة القطن . وطلب البنك الدولي ، فيما بعد ، المشاركة في جهاز الاستشارات التقنية الذي أنشأته اليونيدو في بنغلاديش . وقدمت مساعدة كبيرة أيضا لقطاع صناعة الجوت في بنغلاديش - تغطي الانتاج ومراقبة الجودة ، وكذلك البحث والتطوير . وفي هايتي ، أعدت دراسة جدوى لانشاء مصنع نسيج متكامل . وتجرى مناقشة تنفيذ المشروع مع مصادر التمويل المحتملة - بما فيها البنك الدولي . وقدمت المساعدة أيضا الى جمهورية افريقيا الوسطى في مجال تقييم العطاءات المطروحة من أجل انشاء مجمع للنسيج .

١٨ - وتركزت ، أيضا ، المساعدة التقنية المقدمة من اليونيدو حول استنباط تكنولوجيات جديدة تتيح استخدام الخامات الزراعية المحلية في التجهيز الصناعي ، وتمثلت هذه المساعدة في اجراء دراسة حول انتاج زيت الطعام والعلف الحيواني في المنطقة السهلية ، وتنمية للصناعة المتكاملة لتجهيز جوز الهند في ساموا ، والمساعدة في تجهيز الكسافا في غامبيا .

١٩ - وتم توفير المساعدة لوضع مشاريع وفقا لشروط الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدّرة للنفط ، وأعدت أربعة مشاريع من أجل التمويل الثنائي - لانتاج المكرونة ، وانتاج البسكويت ، وتعبئة المياه المعدنية في الرأس الأخضر ، ومشروع لانشاء مصنع لتجهيز البلادز الأمريكي في مالي .

٢٠ - وتظهر التجربة أنه يتعيّن تعزيز الارتباط بين الصناعة والزراعة في معظم أقل البلدان نموا . بيد انه توجد مشاكل مثل عجز المزارعين عن الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ، والافتقار الى الأصول مما يحد من قدرتهم على الاقتراض . ومن ثم ، ينبغي اجراء دراسات مكثفة في هذه البلدان لتشجيع التنمية المتكاملة للصناعات الزراعية .

(ب) الصناعات الصغيرة والريفية

٢١ - فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والريفية ، قدمت اليونيدو المساعدة في وضع اطار قانوني مناسب وتنمية الموارد البشرية ، كما تعاونت مع مؤسسات مثل البنك الدولي والوكالة السويدية للتنمية الدولية في تنفيذ المشاريع . أما البلدان التي أفادت حتى الآن من مساعدة اليونيدو في ميدان الصناعة الصغيرة فتشمل اثيوبيا وبوتسوانا وبوروندي وغينيا وفولتا العليا وليسوتو ونيبال .

(ج) التخطيط الصناعي

٢٢ - تتسم المساعدة المقدّمة من اليونيدو لأقل البلدان نموا ، في مجال التخطيط الصناعي ، بالتنوّع الكبير . اذ قدمت الخبراء للمساعدة في توفير التدريب أثناء العمل للموظفين المحليين الذين يلحقون بالمؤسسات المعنية بالتنمية الصناعية داخل أقل البلدان نموا . ويجري حاليا تنفيذ مشاريع من هذا النوع في سيراليون واليمن . وقدمت المساعدة الى أفغانستان ومالي والنيجر وهايتي في مجال اعداد الخطط الصناعية . وتلقت فولتا العليا وهايتي العون في مجال تحديد المشاريع . وتم اعداد دراسات استطلاعية ودراسات جدوى من أجل عدة بلدان . وعلى سبيل المثال قدمت اليونيدو المساعدة لبوروندي في اعداد دراسة جدوى وفي المفاوضات بشأن انشاء مصنع للزجاج . وقد تم ، فيما بعد ، تنفيذ هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته حوالي ٢٠ مليون دولار، ويمثل أحد الاستثمارات الكبرى في البلد .

(د) التدريب

٢٣ - سيّقت الحجج في مؤتمر باريس وغيره على أن أحد الفروق الحاسمة بين أقل البلدان النامية نموا والبلدان النامية ككل يتمثل فيما تعانيه أقل البلدان نموا من ندرة في الأفراد المدربين . ومن ثم ، يمكن القول بأن التدريب كان أحد الميادين التي كرست لها اليونيدو عناية كبيرة . وقد وردت اشارة الى التدريب أثناء العمل تحت عنوان "التخطيط الصناعي" . وفضلا عن ذلك ، اشتمل التعاون في ميدان التدريب على التدريب الجماعي والزمالات الافرادية والجولات الدراسية .

٢٤ - ومن بين برامج التدريب الجماعي ، تجدر الاشارة بصفة خاصة الى تلك التي نظمت في مجالات صناعة الأسمنت ، وصناعة السباكة ، والتصميم الصناعي ، واصلاح وصيانة

المعدات الصناعية ، وتمثلت السياسة العامة لليونيدو في نقل برامج التدريب الجماعي هذه الى البلدان التي تمس حاجتها اليها . ويجرى ، على سبيل المثال ، نقل برنامج التدريب على الاملاح والصيانة ، تدريجيا ، من بلجيكا الى فولتا العليا .

٢٥ - وفي اطار برنامج اليونيدو للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، شارك موظفون رفيعو المستوى مسؤولون عن التنمية الصناعية في أقل البلدان نموا ، في جولات دراسية أعدت بعناية . وتم تعيين مستشارين للتدريب الصناعي في عدة بلدان ، واتخذت خطوات لتشجيع التعاون فيما بين مؤسسات التدريب الصناعي في البلدان النامية ، بما فيها أقل البلدان نموا .

جيم - أنشطة الترويج والدعم

٢٦ - بالاضافة الى أنشطة التعاون التقني ، فان أقل البلدان نموا تستفيد أيضا من عدة أنشطة للدعم والترويج يجرى الاضطلاع بها في اطار البرامج المختلفة لليونيدو . وتشتمل هذه الأنشطة على نظام المشاورات ، وبرنامج الاستثمار التعاوني ، وبرنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية السالف الذكر .

(أ) نظام المشاورات

٢٧ - القطاعات التي شملها نظام المشاورات حتى الآن وذات الصلة المباشرة بأقل البلدان نموا هي قطاعات تجهيز الأغذية والجلود والمنتجات الجلدية ، والدهون والزيوت النباتية ، والأسمدة ، والمستحضرات الصيدلية والآلات الزراعية . وقد كفلت اليونيدو مشاركة أقل البلدان نموا في جميع هذه المشاورات . كما أن الدراسات المعدة من أجل المشاورات ، وكذلك المناقشات في الاجتماعات نفسها ، والاتصالات يمكنها جميعا أن تسهم في تعزيز التنمية الصناعية في أقل البلدان نموا .

(ب) تشجيع الاستثمار

٢٨ - تسعى اليونيدو ، من خلال برنامجها التعاوني للاستثمار ، الى تقديم خدمات ترويجية واستشارية واعلامية وغيرها من الخدمات لكافة البلدان النامية ، مع الاشارة بوجه خاص الى أقل البلدان نموا . ويجري تقديم هذه الخدمات عن طريق وسائل مختلفة ، بما في ذلك الأنشطة المتخصصة التي تضطلع بها دوائر تشجيع الاستثمار ، والاجتماعات الترويجية .

٢٩ - وتقوم دوائر تشجيع الاستثمار القائمة في بلدان صناعية مختلفة بتوفير المعلومات للمشرفين على المشاريع في البلدان النامية والشركاء المحتملين في البلدان الصناعية وانشاء اطار للاتصال فيما بينهم . وفي السنوات الأخيرة ، دعي مسؤولون من البلدان النامية ، بما في ذلك عدد من أقل البلدان

نموا، الى مكاتب دوائر تشجيع الاستثمار للاضطلاع بأنشطة لتشجيع الاستثمار في بلدانهم، على حين يتابعون برامج التدريب التي تنفذها برامج الاستثمار. أما هذه البرامج التي تستمر لفترة تصل الى عام واحد، وتمول على نحو مشترك من موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ومن الأموال الثنائية والاقليمية الأخرى، فتزود المتدربين بالارشاد في مجال تقنيات تشجيع الاستثمار وبالتوجيه في مجال تقييم مشاريع الاستثمارات الصناعية. ويتوقع من المسؤولين، عند عودتهم، أن يقدموا المساعدة لبلدانهم في انشاء دوائرهم الخاصة لتشجيع الاستثمار. وتقوم دوائر تشجيع الاستثمار، كجزء من أنشطتها الاعلامية، بتنظيم اجتماعات عرض قطرية (مثال ذلك بالنسبة لليسوتو) تستهدف توعية مجتمع رجال الصناعة في البلدان التي تستضيفها بامكانيات الاستثمار في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية.

٣٠ - وكمتابعة لاجتماع عرض قطري في وقت سابق، تم تنظيم اجتماع لتشجيع الاستثمار في بنغلاديش في عام ١٩٨٢، بدعم مالي وتقني من اليونيدو. وتم توزيع الحافظة التي تشتمل على أكثر من ٤٠ اقتراحا بمشاريع للاستثمار الصناعي، تبلغ قيمتها الاجمالية ٨٠٠ مليون دولار، ونوقشت هذه الحافظة مع حوالي ٣٠٠ مستثمر خاص ومؤسسة مالية خاصة من ٢٦ بلدا. وقد وطدت ثلاثة مشاريع، يبلغ مجموع قيمتها الاستثمارية ٦٠٠ مليون دولار، الى مرحلة متقدمة من التفاوض. ويجري التخطيط لكي يعقد في عام ١٩٨٤ اجتماع مماثل لتشجيع الاستثمار بالنسبة لنيبال.

(ج) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الناميه

٣١ - شرعت اليونيدو كجزء من الجهود التي تبذلها لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، في جملة أمور، في تنفيذ برنامج لدعم التعجيل بتصنيع أقل البلدان نموا، وذلك بمساعدة بلدان نامية معنية أخرى. وتتضمن الآلية اعداد مقترحات بمشاريع محددة في مجالات تعمد فيها أقل البلدان نموا المضيفة الى التماس التعاون من بلدان نامية أخرى، ثم تقوم بعرض هذه المقترحات على اجتماع للوزراء من بلدان نامية مختارة. وقد عقدت منذ عام ١٩٧٩ ثمانية اجتماعات "تضامن" من هذا القبيل في البلدان التالية: أفغانستان وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وفولتا العليا وليسوتو ونيبال وهايتي. ومن المقرر عقد اجتماعات مماثلة بالنسبة الى بوروندي ورواندا ومالي واليمن.

٣٢ - وعلى الرغم من أن الأثر الفوري لهذا البرنامج في تدفق الموارد اللازم للجهود التي تبذلها البلدان المعنية من أقل البلدان نموا من أجل التصنيع متواضع نوعا ما، فان البرنامج ينطوي بالفعل على امكانية كبيرة لتدفق كل من التكنولوجيا والتجارة. ويرى فضلا عن ذلك أن البرنامج يزود بعض هذه البلدان بالتجربة الأولية اللازمة لبدء اجتماعات اجمالية أوسع نطاقا، تغطي كافة القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية التي

أوما اليها برنامج العمل الأساسي الجديد . ومع ذلك ، فبرغم أن التجربة قد أثبتت جدوى اجتماعات "التضامن" هذه، فقد اضطرت اليونيدو نظرا لقيود الموارد الى السير في تنفيذ البرنامج بخطى متواضعة بمعدل اجتماعين كل عام في المتوسط .

٣٣ - ويجري أيضا تنفيذ مشاريع وأنشطة محددة من خلال المراكز التي أنشأتها اليونيدو بالاشتراك مع بعض البلدان النامية . فعلى سبيل المثال، شرع في تنفيذ برنامج طويل الأجل للتنمية الزراعية الصناعية ، يتضمن مبدئيا ستة بلدان افريقية من أقل البلدان نموا (اثيوبيا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وغينيا ومالي) عن طريق المركز المشترك بين اليونيدو / ويوغوسلافيا . كذلك استحدثت أنشطة عدة تتصل باستخدام النباتات الطبية ، بما في ذلك منشأة استرشادية لاستخلاص العناصر الفعالة وتقطير الزيوت العطرية في رواندا عن طريق المركز المشترك بين اليونيدو/ورومانيا .

(د) برامج أخرى

٣٤ - وهناك برامج خاصة أخرى لليونيدو تولي عناية خاصة لأقل البلدان نموا، مثل البرامج التي تتناول الطاقة والتكنولوجيا . وستتم مواصلة الأنشطة في هذه الميادين وزيادتها كلما تحسنت حالة الموارد .

٣٥ - ترتبط الحاجة الى اشكال مختلفة من الطاقة ، كما يرتبط النفاد السريع لموارد الطاقة التقليدية ، قيودا خطيرة على التنمية القصيرة الأجل وعلى التنمية الطويلة الأجل لاقل البلدان نموا - وتلك نقطة لوحظت بقلق بالغ في مؤتمر باريس. ومع نشر التقرير المعنون " تنمية الطاقة والتصنيع " في عام ١٩٨٢ (UNIDO/OED.135) ، اتخذت خطوة هامة على طريق تحديد برنامج شامل متكامل متوازن للطاقة تضطلع به اليونيدو . ويتضمن التقرير خطة تفصيلية للأنشطة المقبلة لليونيدو في هذا الميدان ، تأخذ في اعتبارها ، في أمور أخرى ، التوصيات الواردة في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، المعقود في نيروبي في عام ١٩٨١.

٣٦ - وقامت اليونيدو ، ضمن اطار برنامجها للتكنولوجيا بتقديم مساعدة مبدئية لحكومة اثيوبيا في تقدير احتياجاتها من المعلومات بغية التوصل الى مشاركة حكومية أكثر تنسيقا في استيراد التكنولوجيا . كذلك استكملت خطط لمساعدة حكومة السودان في انشاء مركز وطني للتكنولوجيا للاشراف على كل من احتياز التكنولوجيا المستوردة وتطوير ونقل التكنولوجيات المحلية . وبمساعدة اليونيدو ، استكمل مشروع في عام ١٩٨٢ يتضمن التعاون بين شركات مختارة في نيبال والهند من أجل نقل التكنولوجيا في ميدان الصناعات الصغيرة لتشكيل المعادن والصناعات الهندسية الخفيفة . وضمن اطار البرنامج نفسه ، استكملت الأعمال التحضيرية لانشاء مصنع ارشادي صغير على مستوى القرية لتجهيز ليف جوز الهند ومنتجاته الثانوية في ساموا . وقد قدمت الندوة التي عقدت بالسودان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، حول التكنولوجيا الصناعية في افريقيا سبع توصيات تتعلق بصفة خاصة بأقل البلدان نموا . وشددت الندوة على ضرورة أن يقوم كل بلد نام في افريقيا بتنفيذ برنامج للحد الأدنى على الأقل في مجال التكنولوجيا .

دال - الاسهام في الاستعراض الدوري لتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية

٣٧ - توخت الترتيبات الخاصة بتنفيذ ومتابعة ورصد برنامج العمل الأساسي الجديد اقرار عملية مستمرة للتعاون والاستعراض على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية .

الصعيد الوطني

٣٨ - يتعين على حكومات أقل البلدان نموا، بعد اجراء مناقشات مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الحكومية ذات الصلة ، والبلدان المانحة ، أن تقوم بانشاء أفرقة استشارية (أو اتخاذ ترتيبات بديلة) حيثما لا توجد بالفعل مثل هذه الأفرقة. وترك الباب مفتوحا أمام أقل البلدان نموا غير المشمولة بالترتيبات القائمة لدعوة الجهات المانحة المحتملة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية الأخرى ،الى المشاركة في وضع ترتيبات استشارية مناسبة لمتابعة تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد . كذلك يجب اجراء دراسات استعراضية قطرية على فترات مناسبة بناء على مبادرة البلد المعني من بين أقل البلدان نموا ، الذي قد يلتمس المساعدة من الوكالة الرئيسية في المجموعة التي تقدم له المعونة ، وكذلك من وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، في تنظيم هذه الدراسات . ومن هنا ، فان اشتراك اليونيدو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في هذه العملية يتوقف أولا وقبل كل شيء على رغبات الحكومات المعنية .

٣٩ - وقد شكلت في افريقيا ، وهي منطقة يوجد بها ٢٦ بلدا من أقل البلدان نموا، أفرقة استشارية تابعة للبنك الدولي بالنسبة لثلاثة بلدان . وقد التمس ٢١ بلدا من البلدان الباقية ، البالغ عددها ٢٣ بلدا ، مساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة كآلية خاصة بها لاستعراض تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد على المستوى القطري . وبرغم الصعوبات المالية ، فقد تمكنت اليونيدو من تقديم مساعدة على المستوى القطري لستة بلدان من أقل البلدان نموا (أوغندا وبنن وتشاد وجزر القمر والرأس الأخضر واليمن) في اعداد دراسات اجمالية لمشاريع صناعية ووثائق أخرى لعرضها على اجتماعات المائدة المستديرة التي نظمت بالدعم الاداري من برنامج الأمم المتحدة الانمائي . كما أن هذه المساعدة ، التي كان تعين تقديمها في معظم الحالات في مهلة وجيزة جدا ، قد تم توفيرها عن طريق تمديد مهام خبراء اليونيدو الذين يعملون بالفعل في البلدان المعنية أو عن طريق تعيين خبراء استشاريين جدد. وقامت اليونيدو ، كخطوة أخرى على طريق مساعدة أقل البلدان نموا في اعداد دراساتها الاستعراضية القطرية لتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد ، باستكمال خمس دراسات قطرية حول امكانيات التنمية الصناعية بالاعتماد على الموارد المحلية (بوتسوانا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي وملاوي) ، كما وضعت اللمسات الأخيرة للدراسات الاجمالية أو الموجزة بشأن التنمية الصناعية لعدة بلدان من بينها أفغانستان وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ورواندا وهايتي .

٤٠ - وبالتعاون مع البنك الدولي ، أجرت اليونيدو دراسة استقصائية للقطاع الصناعي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، كما قامت باستقصاء قطاعات اقتصادية مختارة في جزر القمر ، مركزة على مختلف جوانب تخطيط السياسة الصناعية . واستكملت أيضا دراسات في اليمن حول صناعة الزجاج وصناعات مواد البناء . واستنادا الى هذه الدراسات وافق البنك الدولي على (أ) تقديم قرض قيمته ٢ر٥ مليون دولار للمساعدة في تطوير صناعة التشييد المحلية في اليمن و (ب) قرض قيمته ٣٥ مليون دولار الى أوغندا من مؤسسات تمويل دولية مختلفة .

الصعيدان الاقليمي والعالمي

٤١ - شدد مؤتمر باريس على أن التفاعل المستمر بين نشاط التنفيذ على المستوى القطري وبين رصد التقدم على المستويين الاقليمي والعالمي له أهمية حيوية بالنسبة للنجاح الكامل لبرنامج العمل الأساسي الجديد . ويتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يضطلع بالدور المركزي في عملية الرصد العالمي . ومن المقرر أن يجري في عام ١٩٨٥ استعراض عالمي في منتصف العقد للقيام ، في جملة أمور ، بتكييف برنامج العمل الأساسي الجديد مع النصف الثاني من العقد بغية ضمان تنفيذه بصورة كاملة .

٤٢ - وقد اشتركت اليونيدو في المشاورتين الأولى والثانية المشتركتين بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل الأساسي الجديد (جنيف ١٩٨٢ و ١٩٨٣) وكذلك في الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف ، (جنيف ١٩٨٢) ، أما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا في افريقيا ، فقد اشتركت اليونيدو بنشاط في الاجتماع الاقليمي الخامس للممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في افريقيا ، الذي عقد بتوغو في تموز/يوليه ١٩٨٢ . وتم خلال الاجتماع ، استعراض مختلف جوانب البرامج التي تضطلع بها اليونيدو في أقل البلدان نموا في افريقيا مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تلك البلدان ، وذلك في ضوء توصيات برنامج العمل الأساسي الجديد . وضمن اطار البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا (١٩٨٠-١٩٩٠) تبذل اليونيدو قصارى الجهد ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ، لضمان ايلاء عناية خاصة للاحتياجات الصناعية لأقل البلدان نموا في افريقيا .

٤٣ - ويقدم الاستعراض الاحصائي للحالة الصناعية في العالم الذي تقوم اليونيدو باعداده سنويا ، المعلومات عن الاتجاهات الراهنة والمقبلة في قطاع الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى ، كما يمكن اعتباره أحد المستلزمات لعملية الرصد العالمي . وفيما يتعلق باجراء استعراض عالمي ، ستقوم اليونيدو، وفقا للمقترحات التي تمخضت عن المناقشات التمهيدية التي دارت في المشاورة الثانية المشتركة بين الوكالات ، باجراء تقييم للتنمية الصناعية في أقل البلدان نموا ، وتقديم معلومات احصائية مستكملة وعرض تخطيطي لأحدث التطورات والاتجاهات وتوضيح الاجراءات والتدابير التصحيحية التي قد تلزم سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ، بغية ضمان التعجيل بالتنمية الصناعية في تلك البلدان .

٤٤ - وفي دورة الأونكتاد السادسة تم التأكيد من جديد على أنه سيجري في عام ١٩٨٥ استعراض في منتصف العقد لتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد ، وأوصى بضرورة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان اجراء استعراض متعمق .

٤٥ - وقد سعت اليونيدو دوما ، كما أشير في هذا الفرع الى تحسين وتوسيع برامجها الخاصة بمساعدة أقل البلدان نموا . غير أنه ما لم تتوافر موارد مالية اضافية فلن يكون باستطاعتها الاستجابة استجابة كاملة للمطالبة بزيادة الخدمات التي تتضمنها أنشطة متابعة ورصد وتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد .

ثانيا - الاتجاهات والآفاق الاقتصادية في أقل البلدان نموا

ألف - لمحة عامة

٤٦ - لم يكن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة أداء مشجعا . ففي العقد ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، لم ينم الناتج المحلي الاجمالي للفرد الا بمعدل ٨ر٠ في المائة في السنة (مع أن هذا المعدل كان أعلى بعض الشيء من معدل الـ ٣ر٠ في المائة الذي سجل في العقد السابق) . يقارن بذلك أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد في البلدان النامية بمجملها نما في العقد ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بمعدل ٣ في المائة في السنة ، وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بمعدل ٢ر٢ في المائة ، وفي البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية بمعدل ٤ر٤ في المائة . واذا استمر هذا الاتجاه فان الفجوة بين أقل البلدان نموا وبقية بلدان العالم ستواصل الاتساع . وفي عام ١٩٨٠، بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد في أقل البلدان نموا ٢٢٦ من دولارات الولايات المتحدة ، مقابل ٠٩١ ١ دولارا لبقية البلدان النامية ، و ٤ ٥٠٣ دولارات للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية و ٩ ٦٧٥ دولارا في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي[٤] . غير أن نطاق الفجوة ليس بأهمية درجة الفقر التي تنطوي عليها مستويات الدخل المعنية السحيقة القرار وتوضح ذلك مؤشرات أساسية مثل : ما يتحصل عليه الفرد في اليوم من الوحدات الحرارية وهو ٩٨٠ ١ وحدة، مقابل الـ ٣٠٠ ٢ وحدة حرارية التي تعتبر ضرورية ؛ مدى العمر لا يتجاوز ٤٥ عاما ؛ ووجود طبيب واحد لكل ٠٠٠ ١٦ شخص ؛ وعدم توافر مياه الشرب والمرافق الصحية لثلثي السكان. وأسوأ من ذلك بكثير أن نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد في أقل البلدان نموا هبط في الواقع الى ١ر٠ في المائة في عام ١٩٨١ ، وأن آفاق النمو هي الآن ، رغم انتعاشه قليلا في عام ١٩٨٢ ، من الضحالة بحيث أن البنك الدولي يتكهن بأن دخل الفرد في العديد من أقل البلدان نموا سيكون في الثمانينات أقل مما كان عليه في الستينات .

٤٧ - كما كانت هناك الى جانب الفقر في الموارد التي وهبتها أقل البلدان نموا ، عوامل عديدة مترابطة يعود اليها عجز هذه الاقتصادات عن النمو بسرعة أكبر ، وتشمل سرعة النمو السكاني ، ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية ، وانخفاض معدلات الاستثمار ، وضعف أداء القطاع الزراعي ، واخفاق قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق مساهمة كبيرة في الاقتصاد .

باء - النمو السكاني

٤٨ - خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ كان النمو السكاني في أقل البلدان نموا يبلغ في المتوسط زهاء ٢ر٦ في المائة في السنة . ولم يكن معدل الازدياد هذا أعلى من المتوسط في البلدان النامية بمجملها ، لكنه كان يعني بوضوح أن ازدياد الدخول الفردية يقتضي نمو الناتج الاجمالي المحلي بمعدل يفوق ٢ر٦ في المائة في السنة ، وذلك أمر كان انجازه متعذرا على عدد كبير من أقل البلدان نموا . لكن العلاقة بين النمو السكاني وازدياد الناتج المحلي الاجمالي للفرد علاقة معقدة . ويعد الانخفاض في معدل ازدياد السكان نتيجة لنمو الناتج المحلي الاجمالي بقدر ما هو سبب له . ولا شك في أنه مع توسع اقتصادات أقل البلدان نموا ، وتوافر المزيد من فرص العمل فيها ، وتحسن المرافق الصحية والتعليمية ، سيتجه معدل النمو السكاني فيها الى الهبوط ، على غرار ماحدث في أماكن أخرى .

جيم - معدلات التبادل غير المواتية

٤٩ - تعتمد أقل البلدان نموا على مدى ضيق من الصادرات لتحقيق معظم حصيلتها من العملات الأجنبية . فهناك مصدر واحد يمثل على الأقل ٧٠ في المائة من حصيلة العملات الأجنبية في أوغندا وبوروندي وغامبيا وغينيا . وتشكل المصنوعات زهاء ١١ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا . لكن معظم وارداتها ، حوالي ٦٠ في المائة على وجه الدقة ، يتكون من المصنوعات . ولم يكن الاعتماد على العائدات المتأتية من مدى ضيق من السلع لمصدرة مشكلة مستعصية في الستينات وفي النصف الأول من السبعينات ، لأن أسعار السلع الأساسية كانت تتجه الى الزيادة ، ولو بأقل من سرعة زيادة أسعار المصنوعات .

٥٠ - لكن هناك تطورين في منتصف السبعينات أديا الى تغيير الوضع بقسوة بالنسبة الى أقل البلدان نموا . أولهما أن التسوية في أسعار النفط قد انعكست مباشرة في تكلفة واردات أقل البلدان نموا ، اذ أن جميع هذه البلدان مستوردة للنفط . يضاف الى ذلك أن أثر اسعار النفط الجديدة نقل الى أقل البلدان نموا والى البلدان النامية الأخرى عن طريق الاتجاهات التضخمية في البلدان المتقدمة النمو ، مسببا ارتفاعا حادا في اسعار المصنوعات التي تستوردها أقل البلدان نموا من البلدان المتقدمة النمو . ولم يقابل ذلك ارتفاع تعويضي في السلع الأساسية المستوردة من أقل البلدان نموا ، ولا كان عند هذه البلدان مرونة بعض البلدان النامية الأخرى التي كان باستطاعتها توسيع صادراتها من المصنوعات ، ومن ثم أن تواجه الى حد ما الزيادة في أسعار وارداتها . ونتيجة لذلك ووجهت أقل البلدان نموا بمشاكل قاسية في ميزان مدفوعاتها جعلت من العسير عليها أن تستورد لا السلع الاستهلاكية فحسب ، بل السلع الانتاجية أيضا . وحتى على الرغم من أن أسعار النفط قد هبطت مؤخرا ، وأن البلدان

المتقدمة النمو قد تمكنت من تخفيض معدلات التضخم فيها ، فما زالت الحالة في أقل البلدان نموا تبعث على اليأس ، لأن أسعار السلع الأساسية قد اتجهت الى الهبوط . ويقدر الآن العجز في الحسابات الجارية في أقل البلدان نموا بحوالي ٨ر٥ بليون دولار .

دال - انخفاض معدلات الاستثمار

٥١ - خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، نما التراكم الرأسمالي في أقل البلدان نموا بمعدل ٤ر٥ في المائة في السنة مقابل ٦ر٨ في سائر البلدان النامية وخلال الفترة نفسها ، بلغ متوسط التراكم الرأسمالي الاجمالي ٧ر١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل ٧ر٢٣ في المائة في سائر البلدان النامية . ولكن ربما كان الجانب الأكثر ازعاجا في اتجاهات الاستثمار هو اتجاه معدل النمو في الاستثمار الى أن يكون في النصف الثاني من العقد أقل مما كان عليه في النصف الأول . ولهذا أسباب عديدة : فقبل عام ١٩٧٥ ، كانت المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا تزداد من حيث القيمة الحقيقية . لكن الكساد في البلدان المتقدمة النمو غيّر ذلك النمط . وبقيام حكومات هذه البلدان بتخفيض المصروفات العامة في محاولة لحل مشاكلها الخاصة ، كفت المساعدة الانمائية الرسمية عن الازدياد من حيث القيمة الحقيقية ، وراح تدفق الأموال من البلدان المتقدمة النمو الى أقل البلدان نموا يتخذ ، على نحو متزايد ، شكل قروض حلقية من خلال المصارف التجارية . وبما أن أقل البلدان نموا لم يكن لديها الا القليل من الاحتياطيات الأجنبية ، وكانت تواجه مشاكل قاسية في ميزان مدفوعاتها ، وآفاقا سيئة بوجه عام ، فانها لم تكن تحظى بسهولة برضا أصحاب المصارف ، ومن ثم لم تتلق الا حصة صغيرة من أموال القروض المتاحة وحتى خدمة القروض الصغيرة نسبيا التي تلقتها تثير هي نفسها الآن مشاكل للبعض منها .

٥٢ - ويصعب على أقل البلدان نموا ، حتى في أفضل الأوقات ، تعبئة مواردها المحلية للاستثمار ، بسبب انخفاض مستويات الدخل فيها . وكثيرا ما يكون الدخل المتجدد غير كاف لمواجهة الانفاق المتجدد ، وأقل كفاية الى حد كبير للمساهمة في الانفاق الاستثماري . وكان من أوجه اعتراف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهذا الأمر موافقتها على اعتماد موقف أكثر مرونة ازاء تمويل التكلفة المحلية والانفاق المتجدد . وزاد من سوء الحالة ارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض الطلب على صادرات أقل البلدان نموا . ولم يكن بمقدور هذه البلدان تخفيض الاستهلاك الذي كان عند مستويات الكفاف أو قربها ، وكان لا بد أن يتأثر معدل الاستثمار بذلك .

هاء - الزراعة

٥٣ - تعد حصة القطاع الزراعي في اقتصاد أقل البلدان نموا كبيرة بدرجة تجعل أداء هذا القطاع يحدد أداء الاقتصاد كله . ولا يقتصر الأمر على أن يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي ، ويوفر القسم الأكبر من القطع الأجنبي وفرص العمل - بل يكمن أيضا في أنه يوفر الهيكل الفرعي والمدخلات والأسواق التي كثيرا ما تتيح نشأة قطاع الصناعة التحويلية .

٥٤ - وبينما تترتب على ندرة الاحصاءات صعوبة اجراء تحديد كمي لاتجاهات القطاع الزراعي ، فان النمو السريع في الواردات الغذائية - زهاء ١٤ في المائة في السنة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، بالمقارنة بمعدل نمو الصادرات الغذائية البالغ ٩ر٨ في المائة في السنة - يوحي بقوة بأن انتاج الأغذية للفرد في أقل البلدان نموا هو في انخفاض ، وبأن تلك البلدان تبتعد عن هدف الاكتفاء الذاتي بدلا من الاقتراب منه . وقد زادت من سوء الوضع المحاصيل السيئة في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، والتي نجمت في جنوب آسيا عن الأمطار الموسمية ، وفي منطقة الساحل عن طول الجفاف . لكن هناك مجموعة من العوامل يعود اليها سوء الأداء ، وهي : نقص الأبحاث بشأن الأحوال الزراعية ، لاسيما في منطقة الساحل ،ونقص مرافق النقل ، وعدم كفاية نظم تسليم المستلزمات الزراعية (لا سيما الأسمدة ومبيدات الحشرات) وجمع النواتج ، وسياسات التسعير التي تحابي المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية .

واو - المصنوعات

٥٥ - وكما كان متوقعا ، فان معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية كان بنفس الكآبة . ففي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ لم يتجاوز متوسط معدل النمو في القيمة المضافة الصناعية ٢ر٤ في المائة في السنة ، مقابل ٧ر٧ في المائة في السنة في العقد السابق ، وعندما يؤخذ في الحسبان معدل النمو السكاني ، يرى أن القيمة المضافة الصناعية ، محسوبة للفرد ، لم تزد الا بمعدل ٥ر١١ في المائة في السنة ، مقابل ٩ر٤ في المائة في السنة في العقد السابق . وحصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي في أقل البلدان نموا هي أقل من نصف ما تبلغه في سائر البلدان النامية - وقد بلغ متوسطها ٦ر٨ في المائة ، مقابل ٦ر١٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . والأهم من ذلك أنه بينما ارتفعت حصة البلدان النامية الأخرى في القيمة المضافة الصناعية في العالم ، من ٨ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ١١ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٠ ، فقد ركدت حصة أقل البلدان نموا عند حوالي ٢ر٠ في المائة على امتداد الفترة كلها .

٥٦ - وكما هي الحال في المراحل المبكرة للتنمية الصناعية ، فان الصناعات الزراعية تمثل القسم الأكبر من الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا: فالمنتجات الغذائية تمثل ٢٤ في المائة منها ، والمشروبات والتبغ ١٤ في المائة ، والمنسوجات ٣٢ في المائة ، والمنتجات الخشبية ٦ في المائة ، والكيميائيات ٩ في المائة ، والمنتجات الفلزية المعدنية غير الحديدية ٤ في المائة ، والهندسة القائمة على الفلزات ٦ في المائة . ولا عجب في كون حصة الصناعات الزراعية في الصناعة التحويلية أكبر بثلاث مرات في أقل البلدان نموا منها في البلدان النامية الأخرى . في حين أن حصة الصناعات الأخرى أقل بكثير : فهي مثلا في المنتجات الهندسية لا تتجاوز عشر ما كانت عليه في البلدان النامية بمجملها .

٥٧ - ينبغي ألا يؤخذ ضعف الأداء الشامل للقطاع الصناعي في أقل البلدان نموا ، واخفاق هذه البلدان في تحقيق التحويل الهيكلي ، على أنهما يعنيان عدم احراز أي تقدم . فالقطاع الصناعي في ملاوي ، مثلا ، كان ينمو بمعدل سنوي يتراوح بين ١١ و ١٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٥ ، وانخفض في عام ١٩٧٦ ، ثم استأنف النمو مرة أخرى في عام ١٩٧٧ ، بمعدل يتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة . ففي عام ١٩٧٧ كانت المصنوعات تمثل ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل ٥ في المائة في عام ١٩٦٤ . وقد تحقق هذا دون الانتفاع بالموارد الفلزية ، وكان انتاج الأغذية بوجه خاص (السكر والمشروبات والتبغ) ، هو المسؤول عن ذلك . وكان نجاح ملاوي الصناعي يعزى الى عوامل عديدة ، أولها أن مستويات الأجور العالية نسبيا ، والمكانة العالية للصناعة في البلد ، تجتذب أفضل المهارات المحلية . كما أن حجم التشغيل يجعل باستطاعة المنشآت أن تعمل بمستويات عالية من استخدام طاقة الانتاج . ثم ان المنشآت والتجهيزات ليست معقدة . وجداول الصيانة الوقائية صارمة . وأخيرا كان بالامكان استيراد قطع الغيار للمعدات والدراية التقنية بسرعة لا بأس بها .

٥٨ - وفي اليمن بينما لم يكن للصناعة وجود فعلي في عام ١٩٧٠ ، فان مجموع ناتج الصناعة التحويلية يقدر الآن بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار ، تمثل حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في البلد . ويعود هذا ، على نحو رئيسي ، الى التوسع في تجهيز الأغذية ومواد البناء (لاسيما الاسمنت والجص والآجر والطوب) . وتعد مجاورة اليمن للمملكة العربية السعودية كان عاملا هاما في سرعة التنمية في اليمن . كما أن التحويلات الضخمة التي ترسل من المملكة العربية السعودية الى اليمن ساعدت في تزويد صناعات اليمن بكل من رأس المال والأسواق . وتتكون طبقة منظمي المشاريع في اليمن الى حد كبير من المهاجرين العائدين .

٥٩ - وفي ملديف ، كان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بمعدل ١٢ في المائة سنويا فيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ . ومع أن مصايد الأسماك والسياحة والتشييد كانت القطاعات الرئيسية التي أسهمت في تحقيق هذا النمو ، فان انشاء مصانع للملابس ومصانع لتجميع الأجهزة الالكترونية قدم بدوره اسهاما ملموسا .

٦٠ - بيد أن النجاح الذي حققته ملاوي واليمن وملديف يعد استثناء من القاعدة العامة. فقد أصيب قطاع الصناعات التحويلية في معظم البلدان الأقل نموا بعلل عديدة ، تجلى قدر كبير منها في عدم استخدام طاقة هذه الصناعات بالقدر الكافي .

٦١ - وكان النقص الشديد في القطع الأجنبي يعني أنه لم يكن بالامكان الحصول على المدخلات المستوردة أو قطع الغيار اللازمة لاصلاح الماكينات أو السلع الانتاجية اللازمة لاحلال المعدات المتضررة والتي انقضى زمنها . كما كان الأداء السيء للقطاع الزراعي يعني توافر كميات أقل من المواد الأولية للتجهيز . وكان يعني أيضا أنه لم يكن لدى المزارعين أموال كافية ينفقونها ، ومن ثم أدى ذلك الى ضيق حجم السوق بالنسبة للقطاع الصناعي .

٦٢ - وكانت هناك أيضا مشاكل في الهياكل الأساسية ، اذ حينما ساءت الحالة الاقتصادية العامة لم يعد بامكان الحكومات صيانة شبكات توريد المياه والنقل . فكان لذلك تأثير ضار على قطاع الصناعات التحويلية . وجاءت الزيادة في تكاليف الطاقة فزادت تكاليف التشغيل ، وواجهت بعض الصناعات صعوبة في سداد فواتير الطاقة .

٦٣ - كان هناك اتجاه الى توسيع القطاع شبه الحكومي. ولكن كان لهذا الأمر في كثير من الحالات أثر ضار بالنسبة للكفاءة ، وبخاصة على صعيد توفير الأيدي العاملة. بسبب نقص القدرات الادارية . وقد باتت هذه الظاهرة ملموسة جدا ، وبات تأثيرها على الميزانية الدورية للعديد من البلدان خطيرا الى حد أنه بدأ يظهر تحول ملحوظ عن الاشراف المركزي على الصناعات الى ادارة غير مركزية بدرجة أكبر . وقد قام السودان، مثلا ، بخطوات في هذا الاتجاه .

٦٤ - وتواجه الصناعة في أقل البلدان نموا غير الساحلية ، مشكلة اضافية، اذ يتعين على هذه البلدان أن تعتمد على موانىء وشبكات للطرق البرية والسكك الحديدية لاتخضع لاشرافها المباشر بالنسبة لنقل المدخلات الصناعية . وبما أن تدفق هذه المدخلات يمكن أن ينقطع بشكل خطير ، فان المؤسسات الصناعية في كثير من هذه البلدان تجد نفسها مضطرة الى تخزين كميات كبيرة من المدخلات لتأمين استمرار الانتاج . وهذا يزيد من احتياجاتها من رأس المال المتداول : ولما كان رأس المال المتداول يتم توفيره من خلال قروض المصارف التجارية (كما يحدث غالبا) ، فان أعباء الفوائد العالية تزيد من تضخم التكاليف المعنية .

٦٥ - ويمكن القول باختصار ، ان قطاع الصناعات التحويلية في أقل البلدان نموا، ما زال عند مرحلة جنينية من التطور . واذا كان هناك من شيء جديد طرأ على القطاع فهو أن التوقعات المرتقبة منذ مؤتمر باريس قد ساءت على ما يبدو . وعلى العموم، فان نمو هذا القطاع تأثر تأثرا سيئا بمشاكل متأصلة وقديمة العهد ، مثل انخفاض معدلات الاستثمار ، والأداء الضعيف للقطاع الزراعي ، والأسواق المحلية المحدودة والنقص

في الأيدي العاملة الماهرة . وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية السائدة فزادت من خطورة تلك المصاعب . فالنقص في القطع الأجنبي كان مؤداه أن الصناعات تعاني حاليا من صعوبات كبيرة في الحصول على المدخلات المستوردة وفي تغيير المنشآت القديمة . كما أن الصعوبات المتعلقة بالميزانية الدورية جعلت من العسير صيانة شبكات توريد المياه والنقل البري التي يتعذر على الصناعات العمل بدونها . وحيث تكون الصناعات خاضعة لادارة مؤسسات شبه حكومية ، كما هي الحال غالبا في أقل البلدان نموا ، فان الصعوبات المتعلقة بالميزانية كانت تعني عدم توافر الوسائل لاعانتها .

ثالثا - الاستنتاجات

٦٦ - كان برنامج العمل الأساسي الجديد يتوخى ، بالنسبة لأقل البلدان نموا ، معدلا سنويا للنمو يقرب من ٢ر٧ في المائة . وقد طلب من هذه البلدان تحسين جهازها للتخطيط، وانشاء آليات مناسبة لتنسيق المعونة . وكان ينتظر منها كذلك أن تقوم بتعبئة مواردها المحلية من أجل الاستثمار . ودعيت الأسرة الدولية الى اجراء نقل هام للموارد ، على أن يتم تحويل قدر كبير منه على الفور ، وكان يرجى أن تخصص البلدان المتقدمة النمو ١٥ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا ، التي كان يتوقع أن تنمو زراعتها بنسبة سنوية لا تقل عن ٤ في المائة وان تنمو صناعاتها التحويلية بما لا يقل عن ٩ في المائة .

٦٧ - ولم تكن النتائج حتى الآن مدعاة للاعجاب . ففي السبعينات ، كان معدل النمو في أقل البلدان نموا ٨ر٠ في المائة ، وبدلا من أن يتزايد منذ ذلك الحين بالنسبة المتوخاة ، وهي ٧ في المائة سنويا ، فقد انخفض من الناحية الفعلية . ففي عام ١٩٨١ ، مثلا ، انخفض بنسبة ٦ر٠ في المائة .

٦٨ - وقد اتخذت أقل البلدان نموا خطوات لتعزيز جهازها للتخطيط ، وأنشئت في معظمها ، آليات لتنسيق المعونة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو البنك الدولي . بيد أن الزيادة الكبيرة في تدفقات المعونة التي توخاها " برنامج العمل الأساسي الجديد " لم تكن في متناول هذه البلدان . ومن البلدان المانحة ، كانت بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط هي وحدها التي ظلت مساعداتها الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا تتجاوز ١٥ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . وفي بلدان لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ظل الرقم يقارب نصف الرقم الذي استهدفه برنامج العمل الأساسي الجديد .

٦٩ - وكان برنامج العمل الأساسي الجديد قد توخى زيادة في تدفق الأموال من بلدان لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي الى المؤسسات المتعددة الأطراف التي يمكن أن تقوم بدورها بزيادة مدفوعاتها الى أقل البلدان نموا . والواقع أن المعونة المتعددة الأطراف تواجه أزمة . فقد عانت

المؤسسة الانمائية الدولية صعوبة كبرى في تجديد مواردها . كما واجه برنامج الأمم المتحدة الانمائي مشاكل حادة : ففي عام ١٩٨١ انخفضت التعهدات من الناحية الفعلية بالمقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، وبقيت في عام ١٩٨٢ كما كانت في عام ١٩٨١. ولم يتوافر من الموارد سوى ما يكفي لتغطية ٥٥ في المائة من أرقام التخطيط الارشادية في الدورة البرنامجية الثالثة . وهي الدورة التي تم فيها تعديل تخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي لصالح البلدان الأقل نموا . وبما أن القسم الأعظم من المعونة التي تقدمها اليونيدو لأقل البلدان نموا يتم تمويله من مصادر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فان برنامج المنظمة يواجه التقييدات حتى في الحفاظ على المستويات السابقة . والواقع أنه بينما يستلزم تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد ، من جهة انفاقا أكبر للأموال من جانب اليونيدو ، فان احتمالات تزايد التمويل عبر مصادر برنامج الأمم المتحدة الانمائي لا تبدو مشرقة بهذا القدر .

٧٠ - ومن غير المرجح فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، أن تؤدي المساعدة الثنائية الى اصلاح النقص في المساعدة المتعددة الأطراف . وقد تزايد الاتجاه الى استخدام المساعدة الثنائية كوسيلة لزيادة صادرات البلدان المانحة . وهكذا ، فان قسطا كبيرا من هذا النوع من المعونة سيجد طريقه الى البلدان النامية الأكبر حجما والأكثر تقدما ، التي يمكنها توفير الأسواق للبلدان المانحة . وبينما كان برنامج العمل الأساسي الجديد يتوخى أن يبلغ مجموع المساعدة المالية المقدمة الى أقل البلدان نموا ١٤ر١ بليون دولار بحلول عام ١٩٨٥ ، فان رقم ٨ر١ مليار دولار يبدو أقرب الى الواقع في ضوء الالتزامات التي تمت حتى الآن .

٧١ - وبما أنه لم تتجسد موارد اضافية لأغراض الاستثمار ، وان أداء القطاع الزراعي كان سيئا ، فلا عجب أن القطاع الصناعي لم يتمكن أبدا من الدنو من نسبة الـ ٩ في المائة التي استهدفها برنامج العمل الأساسي الجديد . وبغض النظر عن كل هذا ، فان دور الصناعة في تنمية البلدان الأقل نموا يلزم التبصر به مليا . ففي المقام الأول ، هل في استطاعة البلدان الأقل نموا أن تنجز التحول الهيكلي وأن تحقق النمو القائم على الاكتفاء الذاتي اللذين اقترحا في برنامج العمل الأساسي الجديد ؟

٧٢ - ان الصناعات التي نجحت حتى الآن في أقل البلدان نموا هي ، في معظمها ، صناعات موجهة الى الداخل ، يلزمها قدرا قليلا نسبيا من الأيدي العاملة الماهرة (باستثناء صيانة الآلات) واستثمارا رأسماليا متواضعا . واذا أريد لأقل البلدان نموا تحقيق التحول الهيكلي ، وأن يكون لها نصيب أكبر في المصنوعات العالمية ، فلا بد لها من الانتقال الى مستوى أعلى من التصنيع ، الى انتاج السلع الوسيطة والانتاجية . ولكن من المحتمل أن تصطدم ، عند محاولتها تحقيق ذلك ، بقيود مثل الأسواق المحلية الصغيرة ، وعدم توافر الأفراد المدربين ، والهياكل الأساسية غير الكافية والنقص العام في رؤوس الأموال .

٧٣ - ولقد قيل أن البلد الذي يريد تحقيق تحول هيكلي يلزم أن يكون لديه ناتج محلي اجمالي لا يقل عن ٤ مليارات دولار(٥) . ليس هناك بين أقل البلدان نموا ، المدرجة اسماؤها في المرفق لهذه الوثيقة ، وعددها ٣٦ بلدا ، سوى خمسة بلدان لديها ناتج محلي اجمالي بهذا المقدار . وجزئيا يعتبر ادراك هذه الحقيقة من الأسباب التي جعلت التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أمرا شائعا . وترى البلدان النامية أنها تستطيع ، عن طريق تجميع أسواقها ، التغلب على المشاكل التي تسببها الأسواق المحلية الصغيرة للتصنيع والتحول الهيكلي فيها والحل بالنسبة لأقل البلدان نموا ليس بهذه البساطة . ذلك أنها ، في أي تكامل اقتصادي ، سوف تبقى مع ذلك أقل البلدان نموا بين البلدان النامية . وقد تبين أنها لا تستفيد الا القليل ، ان كانت تستفيد أصلا ، من كونها تصبح أعضاء في أسواق مشتركة تضم بلدانا نامية أكثر تقدما . ويمكن أن تنتهي بها هذه الحالة الى التحرر من وهم عملية التكامل . لذلك اذا كان يراد للصناعة أن تسهم في تنمية أقل البلدان نموا من خلال حركات التكامل الاقتصادي ، فلا بد من أن ينصب الاهتمام ليس فقط على تحديد الصناعات القابلة للاستمرار ، بل وعلى تطوير الآليات الكفيلة بتأمين استفادة أقل البلدان نموا من أي تصنيع يجري فيها .

٧٤ - ثم ان بعض أقل البلدان نموا تكون صغيرة جدا وبعيدة جدا ، بل أنها عندما تصبح جزءا من تجمّع اقتصادي اقليمي ، فان هذا التجمع قد لا يتيح لها حجم السوق اللازم للتحول الهيكلي . بيد أنه قد لا يكون من الضروري لجميع أقل البلدان نموا أن تحقق تحولا هيكليا أساسيا . فقد حقق عدد كبير من البلدان الصغيرة مستويات عالية الى حد ما من دخل الفرد قائمة على الزراعة والسياحة وعلى بعض الصناعات الخفيفة . ولعله من الأفضل ، بدلا من التشديد على الأهداف المرسومة وعلى التحول ، الاهتمام بدراسة موارد كل بلد من أقل البلدان نموا لتبين الامكانيات المتوافرة لديه للتصنيع . ومع أن التجهيز الصناعي المحلي للمواد الأولية في البلدان النامية هو موضوع ورقة أخرى من أوراق غرف الاجتماعات ، (ID/CONF.5/12) ، فانه يمكن لفت الانتباه هنا الى بعض السبل التي يلزم تلمسها وتبيانها .

٧٥ - ان أشكال الانتاج الأولية ، مثل التعدين والزراعة والحراجة ومصايد الأسماك ، بحاجة الى أن تدرس بصورة منظمة . فالتنقيب عن المعادن الثمينة لا يكاد يحتاج الى من يؤكد على أهميته ، غير أن امكانية تحويل الرواسب البركانية أو الكلسية أو غيرها الى مواد للبناء غالبا ما تهمل . وفي الزراعة ، ينبغي أن تفحص الأنماط القائمة للتأكد من وجود مجال لأنشطة التجهيز . وهناك حاجة الى استقصاء امكانيات ادخال محاصيل جديدة ، والبدء بزراعة أراض جديدة لانشاء الصناعات الزراعية . ويجب تبين سبل تحديد المشاريع لانتاج المدخلات الأساسية اللازمة للقطاع الزراعي ، مثل الأسمدة والمبيدات والحاويات والأدوات والمعدات الزراعية . كذلك ينبغي اجراء استقصاء تفصيلي لامكانيات تنمية وتطوير الصناعات القائمة على الغابات التي تنتج الأثاث والفحم النباتي والراتنج والصمغ والخشب المنشور والقوائم الخشبية وخلاصات الأدوية الخ .

٧٦ - وأهمية مصايد الأسماك وغير ذلك من الصناعات المتصلة بالثروات البحرية لا تحتاج الى مزيد من التأكيد . وقد درجت بلدان نامية عديدة على أن تدير ظهورها للبحر واعتباره حواجز بدلا من اعتباره حافزا على التنمية . ولكن كثيرا من أقل البلدان نموا عبارة عن جزر صغيرة ، قد تجد مع ظهور المناطق الاقتصادية الخالصة أن البحر انما يشكل من مساحتها أكثر مما تشكل اليابسة . ويمكن القول ، في حقيقة الأمر ، ان امكانيات التصنيع في البلدان النامية الجزرية وغير الساحلية ليست واحدة . فبينما قد توفر السياحة ومصايد الأسماك وغير ذلك من الامكانيات المرتبطة بالبحار أفضل الاحتمالات بالنسبة للدول الجزرية ، فان البلدان غير الساحلية قد يتعين عليها الاعتماد على الزراعة ، وربما على المعادن . ويتضح هذا الأمر في قصص النجاح القليلة التي تروى عن البلدان الأقل نموا . ففيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ حققت ملديف ، وهي جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها ٢٩٨ كيلو مترا مربعا ، معدل نمو مقداره ١٢ في المائة سنويا ، كان أساسه مصايد الأسماك والسياحة وبعض الصناعات الخفيفة . كما حققت ملاوي ، وهي بلد غير ساحلي مساحته ١١٨ ألف كيلو متر مربع ، معدل نمو مقداره ١٢ في المائة سنويا ، وذلك في قطاعها الصناعي على أساس صناعاتها الزراعية .

٧٧ - ويجب أن يكون تقييم المشاريع التي ترتكز على الأنشطة الأولية ، مثل الزراعة وصيد الأسماك واستغلال المعادن ، عملية مستمرة . فالتغييرات في البيئة الاقتصادية ، وكذلك في التكنولوجيا ، تهيئ باستمرار فرصا جديدة . وعلى سبيل المثال ، فقد أدت الزيادات في أسعار النفط على مدى العقد الماضي ، الى ارتفاع شديد في تكاليف النقل ، بما يوفر حزاما اضافيا من الحماية لأقل البلدان نموا . ومن شأن احلال الواردات (وبخاصة في صناعات مواد البناء الثقيلة الوزن والمنخفضة القيمة) الذي ربما كان مجديا منذ عقد مضى ، أن يكون ذا جدوى الآن . ولا يجب أن تدرس فقط امكانيات كل من بلد من أقل البلدان نموا على حدة ، وانما يجب أيضا اجراء دراسات مقارنة مع بلدان أخرى من هذه البلدان ، بل ربما يكون من الأفيد مع بلدان نامية أكثر تقدما . (ان تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو موضوع تتناوله وثيقة منفصلة من وثائق المؤتمر - ID/CONF.5/4).

٧٨ - وبالرغم من فقر الموارد الطبيعية للبلدان الأقل نموا ، وانخفاضها ، حتى الآن ، في تحقيق أي قدر هام من التصنيع ، فانه لا يجب التخلي عن الجهود الرامية الى تطوير مجالات تكنولوجيا ملائمة لاحتياجاتها . وتنطوي تطورات مثل توريد الكهرباء من مجالات حرارية في البحار الاستوائية . وصناعة الاسمنت من المواد البركانية ، بشرط امكان تخفيض تكاليفها ، على امكانيات رائعة ، لاسيما بالنسبة للبلدان الجزرية . وتتبقى مسألة تحتاج الى حل ، هي كيفية الاضطلاع ، على أفضل وجه ، بالبحوث الرامية الى انتخاب التكنولوجيا الملائمة . وبالنظر الى الحالة الراهنة للتطور في أقل البلدان نموا ، يحتمل أن يكون من الصعب اجراء مثل هذه البحوث أصلا في تلك البلدان . وقد يكون من المجدي بدرجة أكبر وجود مرافق داعمة ، توفرها البلدان الأكثر نموا . وكان لبلدان صناعية معينة هذا النوع من العلاقة مع البلدان النامية ، التي كان لها معها روابط تاريخية . بيد أن الاقتطاعات من الانفاق العام في هذه البلدان الصناعية أدت الى تخفيض شديد في هذه الأنشطة ، ان

لم يكن الى الغائها تماما . (يرد هنا مجرد تلميح الى مسألة التكنولوجيا، اذ أن تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجيه للبلدان النامية فيما يتعلق بالتطور الصناعي ، ينال تغطية مستفيضة في مكان آخر من وثائق المؤتمر - ID/CONF.5/6).

٧٩ - وفضلا عن المواد الخام التي تنتجها أنشطة أولية مثل الزراعة وصيد الأسماك والحراجة ، يتمثل المورد الأساسي الذي تتملكه غالبية أقل البلدان نموا في الأيدي العاملة ، وفي السنوات الأخيرة ، قامت بلدان نامية كثيرة بتكثيف جهودها لاستغلال هذا المورد عن طريق انشاء مناطق حرة يجري فيها استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة معفاة من الرسوم الجمركية ، حيث يتم تجهيزها ثم تصديرها . والحقيقة أن القيمة الصناعية المضافة لصناعات التجهيز أو التشطيب هذه تتجه الى أن تكون ، ولكن القليل منها يمكنه المضي قدما ، لاسيما في أقل البلدان نموا الأصغر حجما . بيد أنه اذا قيّض للبلدان الأقل نموا أن تتبع هذا المنهج من التصنيع ، فسوف تحتاج الى مساعدة كبيرة من بقية العالم . وتتمثل احدى السمات الأساسية التي تميز أقل البلدان الأقل نموا عن البلدان النامية الأخرى في بعدها : فبعضها غير ساحلي ، والبعض الآخر جزري ، وللتغلب على هذا العائق ، ولتنمية مناطق حرة قادرة على الاستمرار ، سيلزم أولا لأقل البلدان نموا مساعدة ميسرة كبيرة ، في انشاء وتشغيل مرافق النقل . وستحتاج ثانيا الى المساعدة في التعرف على المنتجات التي يمكن تناولها والأسواق التي يمكن أن توجه اليها . وسوف تحتاج أخيرا ، الى المساعدة في ادارة أية مؤسسة يجرى انشاؤها ، وفي تدريب الموظفين اللازمين لها . ومن المتفق عليه بوجه عام ، انه كلما زاد بلد من مقدار رأس ماله المادي والبشري (أي الأيدي العاملة) ، تعززت قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية ، كما تزداد قدرته على استحداث أنواع جديدة من المنتجات ، وتصديرها في نهاية الأمر .

٨٠ - وربما كان أقل الجوانب الباعثة على عدم الرضا فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا في جهودها نحو التصنيع في العقود الأخيرة ، هو تنمية مواردها البشرية . فبين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، ارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الكبار في أقل البلدان نموا ، بمقدار ١٠ في المائة ، كما أن نسبة مئوية أكبر من السكان تتلقى الآن تعليما على كافة المستويات . وبينما لا يعد التعليم الأساسي مهارة في حد ذاته ، فانه يوفر على الأقل قاعدة يمكن البناء عليها . ومن المسائل الأساسية التي ما زالت تنتظر الحل ، مسألة الكيفية التي يمكن بها اتمام هذا البناء على أفضل نحو . وتتجه بعض البلدان الى التأكيد على حسنات التعليم النظامي ذي المستوى الجامعي . وتقوم اليونيدو ، من جهة أخرى ، بتوفير التدريب أثناء العمل ، والجولات الدراسية ، والتدريب الجماعي بالنسبة لصناعات محددة . وانما المسألة هي ايجاد توازن سليم . (ترد مناقشة للتنمية المعجلة للموارد البشرية في موضع آخر من وثائق المؤتمر - ID/CONF.5/9).

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ١٩٤/٣٦ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

(٢) أنظر ID/B/C.3/107/Add.1 .

(٣) القرار ١٤٢ (د - ٦) : التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد لصالح أقل البلدان نموا ، الفقرتان ١٨ و ١٩ .

(٤) "التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا" ، تقرير وضعته أمانة الأونكتاد (TD/276) .

(٥) P. Selwyn, ed., Development Policy in Small Countries (London, Croom Helm, 1975).

المرفـــق

قائمـة أقـل البلـدان نمـــوا

أثيوبيا
أفغانستان
أوغندا
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوروندي
تشاد
توغو
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية جيبوتي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الرأس الأخضر
رواندا
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
السودان
سيراليون
الصومال
غامبيا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا بيساو
فولتا العليا
ليسوتو
مالي
ملاوي
ملديف
نيبال
النيجر
هايتي
اليمن
اليمن الديمقراطية

- - - - -